

دور الاقتصاد التضامني في مواجهة اللامساواة الاجتماعية: من أجل مقاربة مجالية للتنمية المستدامة

The role of the solidarity economy in confronting social inequality: for a field approach to sustainable development

سعيدة كحال

كلية الحقوق - قسم العلوم السياسية - جامعة جيجل - الجزائر

kehal.saida84@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/08/08

تاريخ الارسال: 2020/07/18

ملخص: بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008 تزايد الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي أظهرت العديد من الاختلالات في الاقتصاد الرأسمالي وعدم استقراره البنوي، مما دفع بالعديد من المختصين والخبراء الاقتصاديين إلى الدعوة لضرورة الموازنة بين تدخل كل من القطاع الخاص والعام في التنمية وحماية الفئات الهشة. فيساهم الاقتصاد التضامني في خلق فرص وتمكين وإدماج الفئات المهمشة. فالاقتصاد الاجتماعي هو مرحلة جديدة متطورة بعد الاقتصاد الرأسمالي، فهو يعزز المبادئ والقيم التي تركز على حاجات الناس، ويسعى في جو من المشاركة الطوعية والمساعدة الذاتية إلى تحقيق توازن اقتصادي وعدالة اجتماعية قائمة على التشاركية وتحمل المسؤولية المواطنة الهادفة إلى تثبيت التنمية المستدامة وخلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التضامني، الديمقراطية، التنمية المستدامة، التعاونيات - المقاولات الاجتماعية

Abstract: After the economic crisis of 2008, the interest in the social and solidarity economy increased, which showed many imbalances in the capitalist economy and its structural instability, which prompted many specialists and economic experts to call for the necessity of balancing the intervention of both the private and public sector in development and the protection of vulnerable groups. A solidarity economy contributes to creating opportunities, empowering and integrating marginalized groups. We can say that the social economy is a new and developed stage that comes after the capitalist economy, it promotes principles and values that focus on the needs of people and seeks in an atmosphere of voluntary participation and self-help to achieve an economic balance and social justice based on participatory and shoulder the national responsibility aimed at stabilizing sustainable development and creating and distributing wealth Fair and equitable.

Keywords: solidarity economy - democracy- sustainable development-cooperative - social enterprises

**المؤلف المرسل

مقدمة:

يسعى الاقتصاد التضامني إلى التوفيق بين أهداف النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ومبادئ الإنصاف والتمكين والعدالة الاجتماعية كركائز أساسية للتنمية المستدامة من جهة أخرى، حيث يجعل الإنسان في صلب اهتمامات عملية التنمية وفوق أي اعتبارات اقتصادية صرفة مثل الربح أو التراكم. وتزايد الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد لكونه لا ينطوي فقط على النظرة الاقتصادية بل أيضا على الجوانب الاجتماعية التي تعمل على محاربة الفقر والتهميش والإقصاء. ويشكل الاقتصاد التضامني حاليا ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن شأن الاقتصاد التضامني المساهمة بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، حيث أن أحد مواطن القوة في ذلك الاقتصاد هو الدور الذي يلعبه في التمكين، والتحرر في الأعمال، لأنه يعمل على تجميع المواطنين مع بعضهم البعض، وبث الثقة في نفوسهم، وتحقيق استقلاليتهم، وتعبئة المجتمعات، وتلبية الاحتياجات غير الملباة للفئات المستضعفة من الناس، وكذلك تنظيم الأحياء السكنية للتعبير عن مصالحها وقيمتها. ولا شك أن النتائج الهامة التي يتعين أن نأخذها بعين الاعتبار، تقييم الدور الذي يلعبه الاقتصاد التضامني في ترسيخ التنمية المستدامة. و من هنا، يمكن طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للاقتصاد التضامني أن يكون ذا فعالية في الحد من أشكال اللامساواة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة ؟

أولاً: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: دراسة في نشأة المفهوم

تعد العدالة الاجتماعية شرط لازم للتنمية، بما تضمنه من مبادئ حقوق الإنسان والمساواة والمشاركة والتنمية المستدامة. وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حقته النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو، إلا أنها لم تتجح في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكررة. وخلفت وتيرة متزايدة لنسب الفقر في العالم. ومع تفاقم الفقر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتغير المناخ، أبدى الخبراء والمتخصصون في إطار السعي نحو تنمية منصفة، ضرورة الحاجة الملحة إلى أدوات شاملة وجامعة لمعالجة مشاكل التنمية. ومن هنا ظهر الاقتصاد التضامني كوسيلة لإعمال مبادئ العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية مستدامة.

أ- الاتجاه التقليدي:

شهدت نهاية القرن السابع عشر انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى جانب اختفاء الاحتكار و إفساح السبيل للمنافسة. ويكمن العامل الذي أنتج هذين الاتجاهين، وهو يتقوى في نفس الوقت بفعلها في تطور الإنتاج الصناعي تطورا مبهرًا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، الفترة التي تعلن قيام الثورة الصناعية في إنجلترا Industrial Revolution: أي التحول الكيفي الذي يصبح به النشاط الصناعي هو السائد في الاقتصاد القومي.⁽¹⁾ و يعتبر ويليام بيتي William Petty، من أهم الرواد الإنجليز للمدرسة الكلاسيكية، وفي تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع. وكان آدم سميث هو صورة رجال

الصناعة التواقين إلى القضاء على القيود المفروضة على السوق.⁽²⁾ و يرى الطبيعيون على رأسهم فرانسوا كينييه François Quesnay، أن الثروة تتمثل في الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الإنتاج السنوي لهذه الأموال. وهذه الثروة تنتج في مجال الإنتاج لا مجال التبادل.

وعرفت سبعينيات القرن التاسع عشر بلورة الفكر الاقتصادي الحدي، فيرى الكلاسيكيون الجدد أن التداخل بين الصناعات يحصل استنادا إلى نظرية الوفورات الداخلية أي الوفورات التي تتوقف على التقدم العام للصناعة، والوفورات الخارجية التي تعتمد على المؤسسات فرادى المكونة للصناعة الواحدة والتي يكون لكفاءة الإدارة الدور الأساسي في خلقها.⁽³⁾ وعرفت المجتمعات الرأسمالية تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي (الطبقات العاملة)، وتطور تنظيمها نقابيا وسياسيا. وكان العدد الأكبر من النقابات العمالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية، واعتنقوا برامج تنادي بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي، وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو.⁽⁴⁾ كما يعتقد الكلاسيكيون الجدد أن التنمية عملية متصلة يتم الانتقال فيها من الحلقات الدنيا إلى الحلقات العليا بصورة متدرجة، ويتوقف حصولها على تضافر العوامل الاقتصادية والثقافية مثل الاستقرار السياسي. و تملك عادة الادخار غرض وافر من العمل الماهر والخبرة الإدارية والحركة السريعة للمعرفة والمعلومات الاقتصادية... الخ؟، بالإضافة إلى التغيرات الكمية في السكان ورأس مال المجتمع والموارد الطبيعية.⁽⁵⁾

و من جهة أخرى، توصل ميردال G.myrdal إلى طريقة في التحليل واستنتج بديل لآلية العمل الاجتماعي ينسجم مع مناهج جديدة للاقتصاد، كالاقتصاد المؤسس والاقتصاد الاجتماعي.⁽⁶⁾ كما يؤيد التدخل الحكومي لتصحيح النتائج غير المرغوب بها التي تنتج عن عمل آلية السوق الحر، و طالب بإقامته "عالم الرفاهية" وليس "دولة الرفاهية" فقط، على أساس الضمان الاجتماعي وسياسات مخططات الرفاهية.⁽⁷⁾ و يرى ميردال بأن معاملات الارتباط المتبادل بين كل الظروف في النظام الاجتماعي وفترات الإبطاء (Time Lags)، غير معروفة عادة، ولذلك فإن معرفتنا بها غير دقيقة تماما.⁽⁸⁾ وأضحى مع كينز علم الاقتصاد أداة تسيير حكومية وأصبح الاقتصاديون مستشارين للحكومات ثم وزراء إلى غير ذلك من المناصب السياسية، ذلك أن علم الاقتصاد حقق مع كينز هيمنته على السياسة. لذا انتقلنا مع كينز من الاقتصاد السياسي إلى السياسة الاقتصادية.⁽⁹⁾

ويعرّف شومبيتر السوسيولوجيا الاقتصادية بقوله أنها تبحث في كيفية سلوك الناس في أي زمن وما نتائج سلوكهم.⁽¹⁰⁾ ويتابع قائلا "وإذا عرّفنا السلوك الإنساني تعريفا واسعا ليشتمل المؤسسات الاجتماعية لا الأفعال والحوافز والميول فقط، أي المؤسسات ذات العلاقة بالسلوك الاقتصادي مثل الحكومة والملكية والوراثة والعقد... الخ، فإن هذه العبارة تلبي حاجتنا".⁽¹¹⁾ بالتالي نجد، أن مفهوم شومبيتر عن التنمية يضيف على المنظم دور البطل في خلق الآلية والابتكار، أي خلق العملية التطويرية للتنمية. فالمنظم يجب أن

يمتلك الرؤيا والجرأة ، و يكون قادرا على القيام بالمبادرات وتنظيم أعمال جديدة وتشغيلها، وتحمل المخاطر المترتبة على مشروعه الجديد⁽¹²⁾.

بالنسبة لماركس يركز على العلاقة بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية السياسية للمجتمع، فتمط إنتاج الحياة المادية يحدد العملية العامة للحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية، فوعي الأفراد لا يحدد وجودهم. ⁽¹³⁾ فأى نمط إنتاجي لكي يكون مستقرا لا بد أن ينسجم فيه مستوى تطوير قوى الإنتاج مع العلاقات الإنتاجية التي يقررها، حيث تتكيف علاقات الإنتاج حسب متطلبات حالة معينة لتطور قوى الإنتاج الاجتماعي.⁽¹⁴⁾

وتوصل ماركس في الأيديولوجية الألمانية (1845) إلى تحديد الإشكالية الجديدة لإعادة إنتاج الشروط الاجتماعية للإنتاج وأشكاله التاريخية. تتماثل هذه الإشكالية مع إشكالية الصراع الطبقي، والصراع الطبقي هذا هو الذي يحدد وجود الطبقات وليس العكس. ويتحدد مجموع الصراعات الطبقيّة (الاقتصادية والاجتماعية السياسية والأيديولوجية) في نهاية الأمر بالصراع الطبقي الاقتصادي في الإنتاج.⁽¹⁵⁾

ب- الاتجاهات التنموية الحديثة: مقارنة التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة يترجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة الترابط الموجود بين البيئة والتنمية الاقتصادية. ⁽¹⁶⁾ فتعبر بذلك التنمية المستدامة عن العلاقة بين الإنسان والطبيعة. إذ يؤدي النشاط الاقتصادي الإنساني من خلال الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية خاصة المحدودة منها إلى تدمير البيئة الطبيعية، لذلك تدعو التنمية المستدامة إلى التسيير الاقتصادي الجيد لرأس المال الطبيعي باعتبار المجال الاقتصادي يندرج ضمن المجال الحيوي وذلك من خلال التضامن الدولي ونقل هذا الإرث الطبيعي إلى أجيال المستقبل. ⁽¹⁶⁾ فالتنمية المستدامة إذن، تطرح إشكالية التعايش بين التنمية الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى، ومن وجهة نظر عالمية، وإلى أجل غير محدود. وهي تساهم - وليس وحدها - في إصلاح العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والأفراد فيما بينهم، وبين أجيال المستقبل. ⁽¹⁷⁾

وتمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة وتعميمه في التقرير الصادر عام 1987 عن "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"، التابعة للأمم المتحدة، والمعروفة بلجنة برونتلاند. والتي استندت في عملها إلى الخطوط الفكرية الراسخة التي كانت قد تطورت بصورة ملموسة على مدى السنوات العشرين السابقة لتشكيلها. ⁽¹⁸⁾ أما تشخيص اللجنة لمفهوم التنمية المستدامة فهو: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها الخاصة". ⁽¹⁹⁾ ويعكس التركيز على "الحاجات" اهتماما بالقضاء على الفقر وتلبية الحاجات الإنسانية بمفهومها الواسع. ⁽²⁰⁾

إن حجم وشدة التحدي البيئي في العالم قد بلغا حدا يجعل استجابة النشاط الاقتصادي غير كافية ولذلك فإن معهد الموارد العالمية (WRI) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد توصل إلى أن: "العالم لا يمضي نحو مستقبل مأمون حاليا، على العكس، فهو يمضي نحو

مجموعة من الكوارث الإنسانية والبيئية المحتملة".⁽²²⁾ لذلك ركز مفهوم التنمية المستدامة الأنظار على إيجاد استراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال طرق لتجنب التدهور البيئي والاستغلال المفرط والتلوث، بعيدا عن المجادلات حول إعطاء الأولوية للتنمية أم للبيئة.⁽²³⁾ ففي رسالة للجمعية الملكية البريطانية بالاشتراك مع الأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة إلى قمة Rio عام 1992، قد استنتجت أن: "الاستهلاك غير المقيد للموارد لغرض الطاقة والأغراض الأخرى، يمكن أن يقود إلى نتائج كارثية على البيئة العالمية، فبعض التغيرات البيئية يمكن أن تتسبب في دمار غير قابل للإصلاح بالنسبة إلى قدرة الأرض على حفظ الحياة. إن مستقبل كوكبنا على المحك".⁽²⁴⁾ ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، تعريف شامل للتنمية المستدامة على أنها: "المسار الذي على السياسات الاقتصادية، المالية، التجارية، الطاقوية والصناعية، إتباعه. وهي كلها تتوافق مع بعضها وفق رؤية واحدة تؤسس وترسخ التنمية سواء اقتصاديا، اجتماعيا مع الاستدامة الايكولوجية".⁽²⁵⁾

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تتكامل ثلاث عناصر في إطار العلاقات بين التنمية والمحافظة على البيئة ومواردها، والعلاقات الاجتماعية في انسجام مبني على العدالة والأمن.⁽²⁷⁾ وبهذا تؤكد لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة على تكامل كل من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن براديجم (paradigme) التنمية المستدامة.⁽²⁸⁾ ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بطريقة أخرى كما قدمها جيرمي - jermy، و دافيد بيرس David Pearce، على أنها: "مفهوم يشير إلى نمو وتطور مخزون رأس المال الكلي، أو يتميز على الأقل بخاصية الديمومة. وهو شرط كاف من أجل تفحص مسار التنمية والاستدامة. وهذا المخزون لرأس المال يتمثل في رأس المال البشري، ورأس المال الصناعي، ورأس المال البيئي".⁽²⁹⁾ لكن حاليا لا يتم الأخذ بهذه الموازنة في عمليات الإنتاج، فهذه المقاربة عرفها كل من دافيد بيرس david pearce، وتورنر K.Turner في كتابهما: (economics of national resources and the environment, 1990) بـ: "la soutenabilité faible"، التي تعبر عن تدهور مخزون رأس المال الطبيعي، le capital naturel المتجددة والغير متجددة.⁽³⁰⁾ لكن رغم اختلاف وتعدد الأعمال حول أثر التنمية على البيئة، فإنها تلخص قاعدة إجماع حول الأعمال الواجب وضعها، ويتم تقديم ثلاث اقتراحات لذلك:⁽³¹⁾

1- الموارد غير المتجددة والمتجددة لابد أن تنتهك بوتيرة تسمح بتجدها.

2- الانبعاثات الملوثة لابد أن تتماشى وقدرة المحيط على احتوائها.

فتتطلب تلبية الحاجات الأساسية حسب الباحثين ليس فقط حقبة جديدة من النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الدول ذات الأكثرية الفقيرة، بل وضمانا لتمكين تلك الأكثرية الفقيرة من الحصول على حصتها العادلة من الموارد اللازمة لدعم ذلك النمو وإدامته. ومن شأن مثل هذا النوع من الإنصاف أن يلقي التأييد والمساعدة من جانب أنظمة سياسية تؤمن مشاركة المواطنين الفعالة في عملية صنع القرار.⁽³²⁾ فينبغي استئصال عدم

المساواة عن طريق إعادة هيكلة مؤسساتية، والمشاركة تشكل عملية مركزية لتقرير المساواة. والدولة لا يمكن أن تكون حيادية تجاه عدم المساواة، فالدولة والسوق تشكلان معادلة تكاملية.⁽³³⁾ إذ يبقى التحدي الكبير الذي يواجه السياسة العامة هو كيفية إدامة عدالة التوزيع مع نمو الدخل في ظروف اقتصادية وسياسية وبيئية هشة سواء على المستوى المحلي أو العالمي.⁽³⁴⁾

ثانياً: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: دراسة في التعريف والفاعلية وعلاقته بالديمقراطية

يرى كثيرون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجاً اقتصادياً أساسياً إلى جانب القطاعين العام والخاص، من أجل التنمية المستدامة وضمان فرص العمالة والعدالة والمساواة الاجتماعية باعتباره نوعاً اقتصادياً قائم على أساس المبادرة الحرة التي تشكل جوهر اقتصاد السوق، وبين الأهداف الاجتماعية والتضامنية والتكافلية التي تعتبر إحدى غايات النظريات الاقتصادية الماركسية.

أ- تعريف الاقتصاد التضامني:

يشير مصطلح الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني والاقتصاد الشعبي إلى مفهوم واحد هو الاقتصاد المتمحور حول الإنسان، الذي يهدف بالأساس إلى إنتاج السلع والخدمات، لأجل تلبية حاجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. فيستثمر الاقتصاد التضامني التقدم والتطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والاقتصاد لإحداث تطور في مجال التنمية الاجتماعية، واستعمال الوسائل الاقتصادية لتحقيق الرفاه والنمو وتحسين جودة الحياة، بدلا من الاهتمام والتركيز على الربح المادي الخاص لفرد أو جماعة محددة. ويقوم الاقتصاد التضامني على مؤسسات اقتصادية تعمل على خدمة جميع الناس وليس السوق وتنتج سلع وخدمات توفر الرعاية الاجتماعية وليس مكاسب مادية على شكل أرباح. بالتالي يهدف هذا النوع من الاقتصاد إلى معالجة الفقر كقضية اجتماعية اقتصادية مستعصية عن طريق توفير سبل الوصول إلى التمويل ومعلومات السوق والإنتاج والتكنولوجيا وخدمات الدعم والأسواق. وضمان المساواة والإنصاف في سوق العمل والإنتاج وترقية الدخل ومستوى المعيشة وضمان استمراره. وأهم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التعاونيات، ومنظمات التجارة العادلة، والجمعيات والمؤسسات ومؤسسات التعاضد، والمؤسسات الاجتماعية. وتتركز مجالات نشاط هذه المؤسسات في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، والتمويل الصغير والمصارف المحلية، وتأمين مختلف أنواع الخدمات الاجتماعية كتوفير الغذاء.⁽³⁵⁾

بالتالي يركز الاقتصاد التضامني على مؤسسات اقتصادية تخدم الناس وليس الأسواق، وتنتج سلعاً وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس لتحقيق الأرباح. فيعرف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني social and solidarity economics (SSE) بأنه: "مظلة تضم تحت سقفها مختلف المؤسسات الاجتماعية الطوعية غير الهادفة للربح والعاملة في مجال إنتاج السلع والخدمات والمعرفة (التعاونيات - مؤسسات العمل الاجتماعي social enterprises، والمؤسسات الخيرية المختلفة) بهدف تفعيل روح التضامن الاقتصادي

بين أفراد المجتمع وتمكينهم من المشاركة الإنتاجية النافعة لمجتمعهم" (36) وبذلك يعتبر الاقتصاد التضامني نشاط للإنتاج والتبادل والادخار وأنماط الاستهلاك والمساهمة في ديمقراطية الاقتصاد. فهو تجمع اجتماعي واقتصادي، يجمع منظمات وشركات تتبع مذهب اقتصاد القطاع الثالث مبني على قيم ونظام تسيير خاص. تتمثل أساسا في قيم التضامن والحرية والمساواة، بالإضافة إلى حرية انضمام أي شخص أو شركة علة منظمات الاقتصاد التضامني، مع اعتماد أسلوب تسيير قائم على الجماعة والمشاركة حيث يتم انتخاب القادة، والهيئات الجماعية هي المعنية باتخاذ القرارات والتي تقوم على مبدأ: شخص واحد = صوت واحد. ولا تسعى أي جهة أو شخص إلى الربح، حيث يكون محدود أو غير موجود، أي جمع الفوائض يتم استثمارها في المشروع أو النشاط الاجتماعي. ويتم العمل وفق مبدأ التضامن وتحمل المسؤولية في إطار نهج التنمية المستدامة. (37) ومن هذا يمكن القول بأن الاقتصاد التضامني هو: "مرحلة جديدة متطورة تأتي بعد الاقتصاد الرأسمالي... الأمر الذي يدفعنا إلى أخذ كل ما هو ايجابي من الاقتصاد الرأسمالي وأساسا مسألة الانفتاح على السوق حتى نتمكن من الوصول إلى الاقتصاد الاجتماعي، فالبعد اللامادي يخلق إجهاد لدى المتطوعين، مما ينبغي المحافظة على البعد المادي" (38)

يعتبر الاقتصاد التضامني اقتصادا مستعرضا وقطاعيا وهو بذلك " قادر على تعبئة المجالات المختلفة للتدخل العام والاجتماعي، منذ أن إجراءاته تتطوي على أهداف اقتصادية (خلق فرص عمل وإدراج الدخل)، وأهداف اجتماعية (التكافل الاجتماعي المعزز والروابط الإقليمية الأقوى)، وأهداف سياسية (تنظيم منظمات عامة يتم من خلالها تحليل ومناقشة وحل المشاكل)، وأهداف ثقافية (أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك)، وأهداف بيئية (التعليم الصديق للبيئة والاستدامة)". (39) إذن يمكننا القول بأن: "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مهيكله ومستقلة (جمعيات- تعاونيات- تعاضديات وغيرهم) تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيها حرا" (40) ويقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي تعريفا شاملا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بأنه: "المؤسسات الخاصة ذات التنظيم المهيكل والتي تتوفر على استقلالية القرار وتتمتع بحرية الانخراط، والتي يكون الهدف من شأنها، تلبية احتياجات أعضائها من خلال السوق، إما عن طريق إنتاج السلع، أو تقديم الخدمات، حيث يتم اتخاذ القرار داخلها بشكل ديمقراطي تشاركي، كما يشمل الاقتصاد الاجتماعي كذلك الهيئات الخاصة، التي تتمتع باستقلالية قرارها وحرية الانخراط، شريطة أن لا تشكل مصدرا للدخل بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين الذين يحدثونها أو يسيرونها". (41) وانطلاقا من هذا التعريف، يمكن تحديد جملة من الخصائص للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: (42)

1- المشاركة:

- الحكم الديمقراطي من القيم الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- مشاركة المعنيين بهذا الاقتصاد من مستخدمين ومستفيدين في صنع القرار.

- المسؤولية المشتركة.
 - تمكين المستفيدين من خلال طرق العمل القائمة على المشاركة.
 - المساواة بين الناس في إبداء الرأي والتصويت.
 - 2- التضامن والابتكار:
 - بديل ابتكار عن النماذج الاقتصادية التقليدية.
 - من الاقتصاديات الشاملة التي تعود بالفائدة على المجموعات الأكثر حرمانا وتهميشا وفقرا، مما يصعب تحقيقه في إطار الخطط الاقتصادية العادية و النيوليبرالية، أو برامج المساعدة والتنمية التقليدية.
 - الحاجة إلى المرونة والابتكار لتوجيه الموارد والفوائد والمستفيدين والمساهمين.
 - 3- المشاركة الطوعية والاستقلالية:
 - المشاركة طوعا في مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
 - نهج الانطلاق من القاعدة: إنشاء المؤسسات بناء على الاحتياجات الاجتماعية
 - اقتصاد مستقل بطبيعته.
 - إعطاء فرص للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على مهارات وموارد وفرص عمل وفوائد يتعذر تحقيقها من خلال اقتصاد السوق.
 - 4- المصلحة العامة:
 - تعزيز ثقافة مجتمعية قائمة على التعاون والدعم المتبادل
 - المشاركة في المسؤوليات.
 - الهدف الرئيسي هو النمو و الرفاه للجميع دون الانتقاص من رفاه الأفراد ضمن المجموعة.
 - يركز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على الأسس والمبادئ المتكاملة التالية:⁽⁴³⁾
 - إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري على تنمية رأس المال المادي.
 - تثمين قيمة العمل والتوزيع العادل للثروة والمنفعة.
 - عدم قابلية وسائل الإنتاج والممتلكات للتقسيم.
 - اعتماد مبادئ الديمقراطية التشاركية والحكم الراشد في عمليات الإدارة والتسيير وصناعة القرار.
 - تواجد فعلي ونشط على المستويين المحلي والقطاعي.
 - اعتبار نهج التنمية المستدامة الموجه الأساسي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- عموما يمكن تلخيص المعنى العام للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (01): الإطار العام للاقتصاد التضامني

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، "إعادة التفكير في دور الجمعيات التعاونية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المتكاملة في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع". بيروت، 18-20 حزيران 2019، ص10.



ب- دور الديمقراطية التشاركية في الأنشطة الاقتصادية

يقصد بالديمقراطية القائمة على المشاركة، النظام الديمقراطي القائم على الشعور بالكفاءة السياسية التي تعمل على الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، ويساهم في تشكيل كتلة من المواطنين مطلعة وقادرة على الاهتمام الدائم. وبذلك تكون مشاركة المواطنين مباشرة في تنظيم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة إلغاء البيروقراطية لأنها تمثل الأشخاص الذين يصعب محاسبتهم في الحياة العامة والخاصة أو تقليصها للحد الأدنى، ودعم المرأة كمشاركة فعالة جنباً إلى جنب مع الرجل.⁽⁴⁴⁾ فيقول آلان تورين "التنمية ليست سبب الديمقراطية وإنما هي نتيجة لها".⁽⁴⁵⁾ فتقع الديمقراطية في صميم الاقتصاد التضامني والتنمية المستدامة.

ومن المهم عند تقييم آلية السوق أن ننتبه إلى أشكال الأسواق: سواء أكانت تنافسية أم احتكارية. ولتفسير نتائج فعالية الحرية الفردية على أداء السوق، يمكن القول أنه إذا ما توفر للأفراد اختيار حكيم فإن الفعالية في ضوء المنافع الفردية تكون إلى حد كبير، رهن الفرص الملائمة المتاحة للأفراد التي سوف

يختارون من بينها. وهذه الفرص ليست فقط وثيقة الصلة بما يختاره الناس والمنفعة التي يحققونها. بل وثيقة الصلة أيضا بالخيارات المفيدة التي لديهم والحريات الموضوعية التي يحظون بها. (46) انطلاقا من هذه الفكرة، يؤكد جوزيف أ. ستيجليتز Joseph E. Stiglitz، الأطروحات الأساسية لكارل بولانيي - Karl Polanyi، من بينها القول بأن أفكار الأسواق ذات التنظيم الذاتي فاشلة عمليا، فنقاط ضعفها ليست في مجريات عملها داخليا ولكن نتائجها أيضا - بالنسبة للفقراء على سبيل المثال - فهي خطيرة، بحيث يصبح تدخل الحكومات فيها ضروريا، كما أن سرعة التغيير تعتبر ذات أهمية أساسية في تحديد النتائج. (47) فيرى ستيجليتز أنه: "اليوم لم يعد يوجد أي تأييد فكري لفكرة أن الأسواق بحد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى نتائج فعالة، ناهيك عن وصفها بأنها ذات نتائج عادلة". (48) فالتوزيع غير العادل للموارد، يؤدي إلى اختلال الشروط اللازمة لسيادة الأجواء التنافسية في السوق، مما يؤدي إلى ظهور التكتلات المختلفة، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية وهدرها. (49) وهنا يؤكد ستيجليتز على، وجود نقص معين في الاقتصاد ذي التنظيم الذاتي، الذي كان له أسوأ الأثر على الترابط الاجتماعي وساهم بقوة في ارتفاع مستويات العنف والجريمة. (50) وحسب هذا المعنى، يضيف أمارتيا سن أنه: "يمكن توسيع نطاق النتيجة الأساسية بشأن فعالية السوق لتشمل منظور الحريات الموضوعية، بيد أن نتائج الفعالية هذه لا يفيدنا شيئا عن مساواة الدخل أو عن مساواة توزيع الحريات. إن الوضع يكون فعالا بمعنى أن منفعة إنسان ما أو حريته الموضوعية يمكن أن تتعزز دون أن تعترض منفعة أو حرية شخص آخر. مع إمكانية حدوث مظاهر لعدم مساواة كبيرة في توزيع المنافع والحريات". (51) ومنه فإن مشكلة عدم المساواة في واقع الأمر تتضخم مع تحويل الاهتمام من عدم المساواة في توزيع الحريات والقدرات الموضوعية أي عملية التمكين، ويحدث هذا أساسا بسبب إمكانية حدوث قدر من المزوجة بين عدم مساواة الدخل من ناحية، والمزايا غير المتساوية في تحويل الدخل إلى قدرات من ناحية أخرى. ويميل هذا الأخير إلى تكثيف مشكلة عدم المساواة التي كانت بالفعل بادية في مظاهر عدم مساواة الدخل. (52) وتؤيد نوسبوم (Nussbaum)، أمارتيا سن حول مقارنة التمكين للتنمية، بحيث تقول أنه: "يجب أن يكون الهدف المركزي للتخطيط العام قدرات المواطنين على أداء وظائف هامة متباينة". (53)

ويقدم أمارتيا سن مثالا لتوضيح الفكرة السابقة، أنه هناك شخصا ما مصابا بحالة عجز أو مرض أو شيخوخة أو غير ذلك من أسباب الإعاقة، يمكن من ناحية أن يواجه مشكلات تحول دون كسب دخل مرض، ويواجه أيضا من ناحية أخرى مشكلات أن العوامل ذاتها التي تجعل المرء عاجزا عن الحصول على وظيفة جيدة وعلى دخل جيد يمكن أن تضع الشخص في وضع غير مناسب لتحقيق الدخل ذاته. وأن هذه العلاقة بين اكتساب الدخل والقدرة على استخدام الدخل ظاهرة تجريبية معروفة تماما في الدراسات المعنية بالفقر، والملاحظ أن عدم المساواة في الدخل بين الأشخاص هو حسيلة السوق يمكن أن تتضخم هذه المزوجة بين الدخل المنخفض ومظاهر العجز في تحويل الدخل إلى قدرة. (54) إن طريق التنمية

الغربي، القائم على اقتصاد السوق الحر، مهما كانت مزاياه قد جلب على الأقل مشكلتين عسيرتين: المشكلة الأولى منهما، هي ازدياد الظلم الاجتماعي تفاقمًا وعدم فعالية تلبية حاجات الفئات الضعيفة والمهمشة واتساع الفجوة بين الأثرياء والفقراء. والثانية، هي الضرر الذي أصبح من غير الممكن إبطال أثر بعضه بالفعل والذي وقع على الموارد الأساسية للأرض، تلك الموارد التي تعتمد عليها كل أنظمة التنمية.⁽⁵⁵⁾ فمعادلة فعالية السوق إلى حد الآن هي غير متوازنة، لذلك يحتاج نظام السوق إلى الكثير من التحسينات والإصلاحات ليستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أهمها التركيز على الديمقراطية كأساس محوري للعملية التنموية.

ثالثًا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: دراسة في الأهداف

التسليم بالحاجة إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتلبية الحاجة الماسة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، لا يكون إلا عن طريق دمج ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية وإطلاق حوارات ونقاشات في مجال السياسة العامة مع الشركاء المحتملين والجمهور حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وإتاحة بيئة مواتية لنمو مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وانتشارها من خلال وضع تطبيق إطار تشريعي يشجع وييسر إجراءات إطلاق وتسجيل المبادرات المنطلقة من المجتمع والتعاونيات والمقاولات الاجتماعية.

أ- تفعيل دور العمل الجماعي ودعم المواطنة من أجل التمكين كركيزة أساسية للتنمية المستدامة:

من الجدير بالذكر أن التدخل الاجتماعي وتفعيل دور العمل الجماعي، بما في ذلك الدعم الحكومي لتكريس مبدأ المواطنة، سيكون له دور مهم في التنمية المستدامة وتمكين الأفراد لأداء النشاط الاقتصادي بشكل منصف وفعال، وهذا هو تحديدًا ما تحاول إنجازه إلى حد كبير منظومات الأمن الاجتماعي عن طريق برامج متنوعة من بينها التدابير الاجتماعية للرعاية الصحية والدعم العام للعاطلين والمعوزين الذي يدور حول مفهوم الاقتصاد التضامني. ولكن تظل الحاجة ماثلة من أجل الاهتمام في آن واحد بأوجه الفعالية الاقتصادية والإنصاف. وذلك لأن التدخل بدافع المساواة في عمل آلية السوق يمكن أن يضعف إنجازات الفعالية حتى وهي تدعم الإنصاف. ومن المهم أن يكون واضحًا ضرورة العمل في آن واحد عند التفكير في الجوانب المختلفة للتقييم الاجتماعي والعدالة.⁽⁵⁶⁾ ويشكل النمو الاقتصادي ضرورة مطلقة لضمان أهداف وتطلعات التنمية المستدامة. ويرتبط هذا بمستواه، ونوعيته، ونمط استمراره في مساره.

إن إعطاء قيمة متقدمة للأخلاق والمساواة والتكافل والمواطنة في مناخ من الحرية أمر محوري لعملية التنمية لسببين متميزين: ⁽⁵⁷⁾

1- السبب القيمي: تقييم التقدم يتعين أساسًا أن يكون في ضوء بيان ما إذا كانت حرية الشعب والعمل الجماعي في النشاط الاقتصادي تحظى بالتأييد والمساندة.

2- الفعالية: إنجاز التنمية يتوقف بالكامل على الفعالية الحرة للشعب، بحيث تظهر الفعالية الحرة أو المستدامة كقادرة رئيسية للتنمية، وجدير بالملاحظة أن الفعالية الحرة ليست وحدها فقط جزءا تكوينيا أساسيا من التنمية، بل إنها أيضا تسهم في تعزيز فعالية العناصر والقوى الحرة من الأنواع الأخرى. فالمشاركة السياسية وما تعنيه من قدرة على التعبير عن الرأي والشفافية في القرار وافتتاح صانع القرار على المجتمع، تعتبر أساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.⁽⁵⁸⁾ وينظر إلى توسيع الحرية على أنها الغاية النهائية والوسيلة الرئيسية للتنمية المستدامة. وتتمثل التنمية في القضاء على انعدام الحريات الذي يقيد خيارات الناس وممارستهم لأعمالهم. إلا أن فهم الصلة بين التنمية والحرية على نحو أفضل يتطلب تجاوز هذا الإدراك المبدئي على أهميته، فالأهمية الأصلية لحرية الإنسان باعتبارها الغاية الأسمى للتنمية - تتكامل بقوة مع فاعلية حريات معينة في تعزيز حريات أخرى. وإذا كانت قصة البدء في عملية التنمية هي تحديد الحرية على أنها الغاية الرئيسية للتنمية فإن نطاق تحليل السياسات يكمن في إقامة صلات تجعل فكرة الحرية متسقة ومتماكة باعتبارها المنظور الذي تسترشد به عملية التنمية.⁽⁵⁹⁾ وتعد الأنظمة الديمقراطية وما يرافقها من حريات أساسية وقوانين واضحة وفعالة وحقوق مدنية، هي أقدر على تعميق الإبداع والتقدم التقني إذا ما قورنت بغيرها من الأنظمة. وتأثير الديمقراطية في التنمية يكون أكبر إذا ارتبطت الديمقراطية بنظام اقتصادي منفتح، أي تقل فيه القيود والحواجز حركة على السلع والخدمات والأفراد.⁽⁶⁰⁾ فمن الصعب تحقيق التنمية دون أن تكون الديمقراطية ركنا أساسيا من أركان النظام، إذ يهيئ الإطار الديمقراطي المناخ للنشاط الاستثماري من خلال توفير الأمن والنظام والاستقرار السياسي والتشجيع على روح الابتكار. فالديمقراطية باعتبارها مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية فالظروف السياسية والاجتماعية تلعب دورا مهما لحد كبير في تسهيل أو إعاقة تحقيق التنمية، إذ يتطلب الاقتصاد التضامني الرشادة والعقلانية والتأقلم عن طريق المشاركة السياسية وتفعيل العمل الجماعي.

إن التنمية المستدامة تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة، وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم. وتوسيع الخيارات الإنسانية مرتبط محوريا بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة، والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.⁽⁶¹⁾ وتمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، وهذه صفات ومؤشرات لا تؤمنها إلا الديمقراطية والحكم الرشيد. إن نهج التنمية المستدامة المبني على الحرية والديمقراطية وما تتضمنه من مفاهيم المواطنة والمشاركة والتمكين، كأهداف للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، هو في الأساس محاولة للنظر إلى التنمية كعملية توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، ولنا أن نسميها: "الدور التأسيسي" و "الدور الأداتي"، للحرية في التنمية⁽⁶²⁾:

1- الدور التأسيسي للحرية: يتعلق بأهمية الحرية الموضوعية في إثراء الحياة البشرية. وتشمل الحريات الموضوعية على القدرات الأولية من مثل القدرة على تجنب مظاهر حرمان كالمجاعات ونقص التغذية والأمراض القابلة للعلاج والوفاة المبكرة، وأيضا الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة والحساب، ويتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دون رقيب... الخ. وحسب هذا المنظور التأسيسي تشتمل التنمية على توسيع نطاق هذه الحريات الأساسية وغيرها. وتعتبر التنمية من وجهة النظر هذه عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار.

2- الدور الأدائي للحرية: يعنى بالطريقة التي تسهم بها الأنواع المختلفة من الحقوق والفرص والصلاحيات لتوسيع نطاق الحرية الإنسانية عامة، ومن ثم دعم وتعزيز التنمية. إذ تمكّن فعالية الحرية كأداة في حقيقة أن الأنواع المختلفة من الحريات ترتبط بعلاقات متداخلة فيما بين الواحدة والأخرى.

ب- تشجيع تنمية تشاركية مستدامة: الفاعلون

1. التعاونيات:

- منشأ التعاونيات: تعتبر جمعية روتشديل التعاونية (EPR) Equitable pioneers of rochdale society، في أوروبا عام 1844 أول نموذج لجمعية تعاونية بشكلها الحديث وكميكانيزم للاقتصاد التضامني. حيث ظهر النموذج التعاوني في أوروبا أواخر القرن الثامن عشر كرد فعل للثورة الصناعية ومؤسساتها الرأسمالية القائمة على تشغيل القوى العاملة حتى الأطفال ساعات طويلة بأجور زهيدة وبيئة عمل إنسانية بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح. فظهرت عدة تجارب في أوروبا للتعاونيات ولقي نموذج روتشديل استجابة واسعة في المجتمع البريطاني فدخلت التعاونيات خلال المرحلة من 1850-1855 مجال صناعة النسيج والأحذية والطواحين، فبلغ عدد التعاونيات في بريطانيا أكثر من 400 جمعية عام 1863. وأدى نجاح التجربة البريطانية إلى انتشار التعاونية في سائر الدول الأوروبية بداية بفرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، الدانمارك، النمسا، فنلندا، السويد، النرويج. وتكونت الجمعية الدولية للتعاونيات ICA، عام 1895 بهدف نشر القيم التعاونية وتقوية روابط التعاونيات في العالم.⁽⁶³⁾

- تعريف التعاونيات: تعرف منظمة ICA، التعاونيات بأنها: "جمعيات مستقلة تتكون من أشخاص متحدين بطريقة طوعية لمقابلة احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال الملكية الجماعية والإدارة الديمقراطية".⁽⁶⁴⁾ فنشأت التعاونيات خصيصا من أجل محاربة الاستغلال الرأسمالي وتخفيف الفوارق الاجتماعية و تحسين الظروف الاجتماعية. وصفت الجمعية الدولية ICA، عام 1995 مبادئ وقيم التعاونيات كالتالي: "العضوية الطوعية والمفتوحة، ديمقراطية الإدارة بين الأعضاء، المشاركة الاقتصادية للأعضاء، التدريب ونشر المعرفة للأعضاء، التعاون ما بين التعاونيات، الاهتمام بالمجتمع المحلي".⁽⁶⁵⁾

- الأثر الاقتصادي/ التنموي للتعاونيات: تتميز التعاونيات بأنها تحدث تناغما سلسا بين دوافع متباينة، فتؤلف بين دوافع الملكية ودوافع التحكم الإداري ودوافع الانتفاع الاستهلاكي تحت مظلة تعاونية واحدة،

وهذا هو مصدر قوتها التنموية المستدامة. فتهدف ICA، إلى خلق شبكة عالمية للتعاونيات يتم من خلالها تبادل الخبرات، المعلومات، الأبحاث، التقارير، أدلة العمل، وعقد المؤتمرات، وإصدار الدورات والنشرات، مثل نشرة ICA News، أو دورية Review International Cooperation. والتي يشكل عدد أعضائها اليوم حوالي بليون عضوا في شتى المجالات الزراعية، المصرفية، الطاقة، التأمين، السياحة، الإسكان البناء، تجارة التجزئة، صيد الأسماك... ورغم العقبات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الحركة التعاونية كأساس للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لكنها تبقى أهم دعائم التنمية المستدامة في العالم من حيث تخفيف الفوارق الاجتماعية، ونشر قيم الإنسانية العليا، وترقية روح المشاركة الديمقراطية لتلبية الحاجات الإنسانية والمجتمعية المحلية. فيعد البحث في التعاونيات اليوم، وفي مستقبل التنمية المستدامة، هو بحث في الأدوار و الوظائف المحتملة، وبحث في الإطار الأشمل الذي تندرج ضمنه، فالتعاونيات مجال يتجلى فيه التداخل والتفاعل القوي بين الاقتصاد والاجتماع والثقافة في آن واحد. لذلك هي تكون أقرب إلى "مأسسة" الرأسمال الاجتماعي و الرأسمال المادي في التشكيل التعاوني، المدعم بقيم وثقافة محددة (التضامن والتعاضد) والمندرجة في إطار أيديولوجي أشمل (اشتراكي رأسمالي)، وفي إطار منظومة سياسية ديمقراطية وتنمية تشاركية مستدامة.⁽⁶⁶⁾

2. المقاولات الاجتماعية:

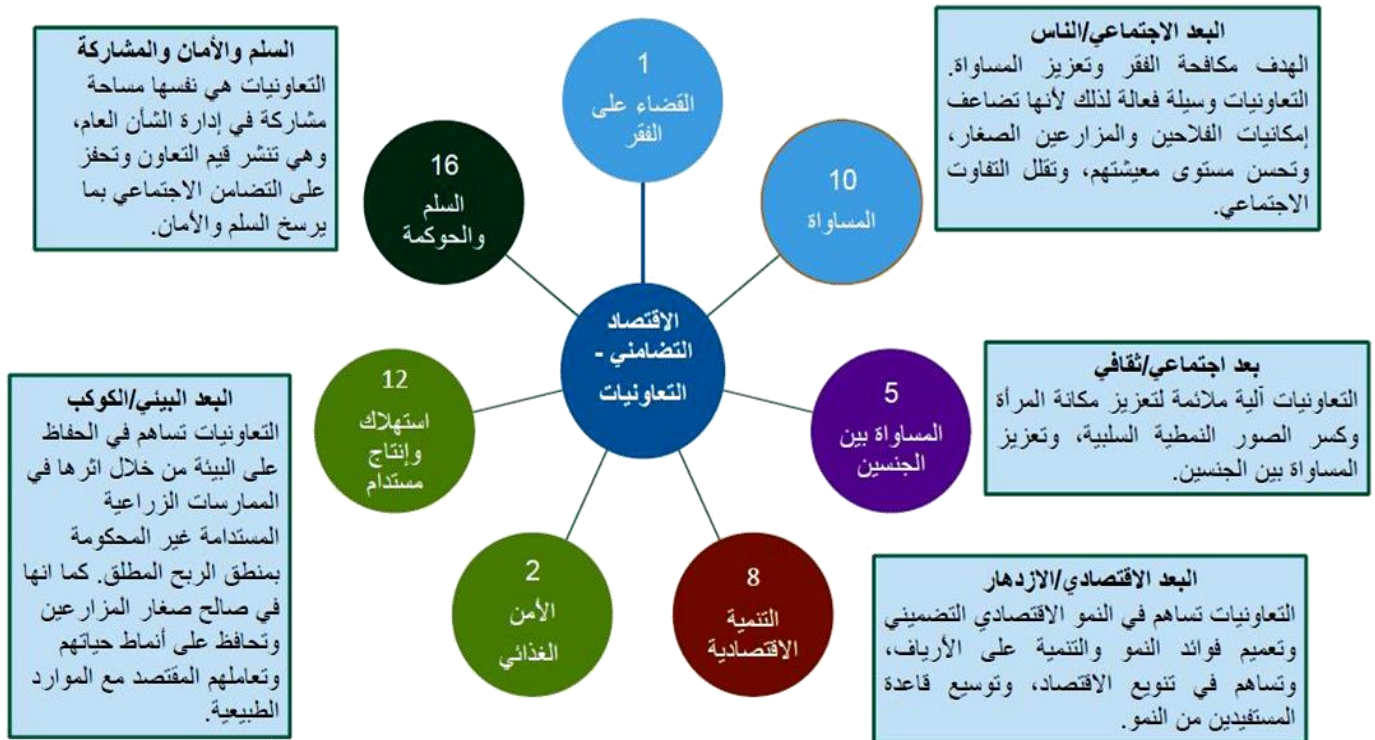
هي مقاولات تخضع أنشطتها للمتابعة والرقابة من طرف الهيئات المختصة في الدولة، للتأكد من طبيعتها التضامنية، وتعرف بأنها: "مقاولات تحصل على صفة (مقولة اجتماعية) من الدولة إذا استوفت عدة شروط مثل التتبع على احترام مبادئ الاقتصاد التضامني في قوانينها الأساسية، وتوجيه جزء من الأرباح بشكل دائم نحو غايات اجتماعية (دعم التشغيل أو التعليم أو بناء مساكن لفائدة العمال)".⁽⁶⁷⁾ وفي إطار مبادئ الاقتصاد التضامني تعمل المقاولات الاجتماعية كقطاع ثالث إلى جانب القطاع العام والخاص وكتنظيمات هادفة للربح بالعمل على إيجاد رؤية مشتركة تخلق التنوع في الأفكار والآليات والإرادة، لتفرض وجودها كفاعل مهم للتأثير والمساهمة في التغيير الاجتماعي. فتعمل هذه المؤسسات الاجتماعية بناء على إرادة اجتماعية قوية إلى جانب كل من الصناعيون الخواص ولأغراض تجارية ذات أهداف اجتماعية ممأسسة على ملكية جماعية نحو تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة في ظل إطار عام متكامل لمكونات الاقتصاد الاجتماعي.⁽⁶⁸⁾

وبالإضافة إلى التعاونيات والمقاولات الاجتماعية كفاعل للاقتصاد التضامني، هما التعاضديات، والجمعيات. و التعاضديات هي: هيئات لا تهدف إلى اكتساب الأرباح، وإنما تسعى بواسطة واجبات أعضائها للقيام - لفائدة هؤلاء الأعضاء أو عائلاتهم - بعمل من أعمال الإسعاف والتضامن، مداره التأمين و الأخطار اللاحقة بالأشخاص. ويركز عمل التعاضديات أساسا في قطاع التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، كما تعمل بعض التعاضديات في مجال منح القروض الاستثمارية أو ضمان قروض أعضائها

لدى المؤسسات الائتمانية، الجمعيات: وهي اتفاق بين شخص أو أكثر من أجل السعي في سبيل غاية غير توزيع الأرباح.

ومن خلال المخطط التالي يمكن توضيح العلاقة الترابطية بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المستدامة

الاقتصاد التضامني في صلب التحول التنموي



الشكل رقم (02): الاقتصاد التضامني أساس التنمية المستدامة

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، "إعادة التفكير في دور الجمعيات التعاونية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المتكاملة في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع"، مرجع سابق، ص 12.

الخاتمة:

انطلاقاً من معالجة إشكالية الدراسة توصلنا في الأخير إلى أن نشاط الاقتصاد التضامني يتميز عن غيره من النشاطات الاقتصادية بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية، إذ يركز حول مفهوم التنمية المستدامة في مقاصدها، ويكون علاقات التضامن بين الأعضاء تكتسب صبغة الأولوية على حساب المصلحة الفردية أو الكسب المادي. حيث تتميز مؤسسات الاقتصاد التضامني بإعطاء الأولوية للأشخاص بدل إعطائها لرأس المال في عملية بناء القرار (صوت لكل عضو)، ولهذا يتصف تسيير هذه المؤسسات بكونه ديمقراطياً

والعمل وفق مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وجعل الإنسان محور عملية التنمية كهدف ووسيلة. ويعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مقاومة للامساواة الاجتماعية من خلال:

1. تأمين التمويل لمشاريع ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى حين تحقيق الاستدامة الاقتصادية التي تسعى إليها، دون اشتراط الإشراف التام عليها أو احتكارها، بغية تحقيق أهداف مثل: تعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية، بناء علاقة تضامن بين الحكومة و الشعب، الحد من الاعتماد على المساعدات الأجنبية.

2. بناء شراكة متينة مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وتخفيف القيود القانونية والإدارية التي تعرقل التوصل إلى حلول اقتصادية ابتكارية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، كون المجتمع المدني هو القوة الدافعة لمبادرات هذا الاقتصاد القائمة على مبدأ المشاركة.

3. تحديث الثقافة السائدة من خلال إدراج الاقتصاد الاجتماعي التضامني وعناصر في المناهج المدرسية والجامعية.

4. إطلاق حملات تدعو إلى العدالة الاجتماعية وإحداث تغييرات اجتماعية والتضامن مع الفقراء والمحرومين والمهمشين، وتجاوز الربح الاقتصادي لمعالجة المشاكل الاجتماعية.

5. تبادل المعارف والخبرات في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني مع المجتمعات المحلية في المنطقة، والتأكد من اطلاع الجميع عليه، ومن إدراك المواطنين، ولا سيما المهمشين والمحرومين، لتوفر خيارات متاحة للنمو والاستدامة. والتي تكون أساسا عن طريق نشر كتب وتنظيم دورات تدريبية وحوارات لتوسيع مجال المشاركة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وإجراء أبحاث ونشرها حول التجارب العالمية الناجحة.

6. تشجيع تنظيم المشاريع الاجتماعية ومساعدة المؤسسات الاجتماعية الناشئة باعتبارها من الوسائل الابتكارية لضمان الاستدامة الاقتصادية للفئات المحرومة في المنطقة على غرار الشباب والنساء.

الهوامش:

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الأساسيات. ج1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2002، ص ص 205-206.

² - جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي. (تر: أحمد فؤاد بليغ)، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2000، ص. 87.

³ - ألفرد مارشال، أصول الاقتصاد. (تر: وهيب مسيحية)، ط8، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2000، ص. 381.

⁴ - W.Ashworth, A short History of the international economy since 1850. 2nd Edition, John weatherhill, London, 1965, p.177

⁵ - جيرالد ماير، روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية. (تر: يوسف عبد الله صائغ)، (د.د.ن)، لبنان، 1964، ص ص 157-158.

⁶ - Gunnar Myrdal, « Institutional Economics ». journal of Economic issues, Vol. 12, No. 04, 1978, pp. 771-783

⁷ - Gunnar Myrdal, Against the stream : critical Essays on Economics. vintage, New York , 1975, p.50-8

Gunnar Myrdal, « what is Economic Development ? ». Journal of Economic Issues, Vol.8, 1974, pp.729 -736

- 9- جون مينر كينز، النظرية العامة في الاقتصاد. (تر: نهاد رضا)، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص VIII.
- 10- جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية. (تر: حيدر حاج إسماعيل)، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2011، ص ص 14-15.
- 11-Joseph Alois Schumpeter, History of Economic Analysis. Edited by: Elizabeth Boody Schumpeter, oxford university press, New York, 1954, p.21
- 12Steven N. Durlauf, Lawrence E. Blume, The New Palgrave Dictionary of Economics. 2nd Edition, pal grave Macmillan, New York, 2008, p.874
- 13Howard.J.Wiarda,New directions in comparative Politics,west view press, Boulder, 1991, p.156
- 14- أوسكار لانكه، الإقتصاد السياسي: القضايا العامة. (تر: محمد سلمان حسن)، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 1973، ص 61.
- 15- أندريه توزيل، سيزار لو بوريني، إيتين باليبار، ماركس ونقده للسياسة. (تر: جوزيف عبد الله)، دار التتوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص 20.
- 16-Siméon fongang, "développement durable et développement humain : quelles mesures ? ». **mondes en développement**, tome 24, N°96, 1996, p.67
- 17jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, **développement durable et devenir de l'homme. l'harmattan**, Paris, 2003,pp.37-38
- 18 -Ibid;p.39
- 19 -Emmanuel Arnaud, Arnaud berger, Christian de pertuis, **Le développement durable**. Nathan, Paris,2004, p.07
- 20- commission mondiale sur l'environnement et le développement, "**notre avenir à tous**." new York: nations unies,1987,p.54
- 21jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, **op.cit**, p.46
- 22UNDP,UNEP, **world resources 1992-1993**. oxford university press, New York, 1992, p.02
- 23royal society, national academy of sciences, **population growth: resource consumption and sustainable world**. national academy of sciences, New York,1992,pp. 2-4
- 24PNUD, rapport mondial sur le développement humaine, 1992, P.19
- 25veyret yuette, **développement durable: approches plurielles**. Hatier, paris, 2005, p.22
- 26jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, **op.cit**,P.46
- 27David Pearce, Jermy warford, **world without end: economics, environment, and sustainable development**. oxford university press, New York,1993, p.84
- 28jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, **op.cit**, pp.40-41
- 29veyret yuette, **op.cit**, pp.71-72
- 30- فرانك جي، لتشنر، جون بولي، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، (تر: فاضل جتكر)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ص ص 654-655
- 31William M. duggar, « against inequality ». journal of economic issues, vol.32, 1998, pp.289-303
- 32Lance Taylor, « sustainable development : an introduction », **world development**, vol.24, N° 2, 1996, p.215
- 33- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. سلسلة السياسات العامة، العدد4، المجلد رقم 2، 2013، ص 1.
- 34- سيف الدين ابراهيم تاج الدين، "مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره". دورة تدريبية لمنسوبي مؤسسة العنود الخيرية، الرياض، 2019، ص.12
- 35--Panorama de l'économie sociale et solidaire en France et dans les régions, »Le tiers secteur, un acteur économique important », INSEE premier, N.1342,2012 .
- 36- معاذ جماعي، "الاقتصاد التضامني والاجتماعي: محاولة إلى الفهم". مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، 2019.
- 37- لياندر بيريرا موريس، (آخرون)، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: فرص عمل أكثر، فرص عمل أفضل من أجل الشباب. أكاديمية الاقتصاد الاجتماعي والتكافلي، المغرب، 2013، ص 1.

- 38- "تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني"، <http://www.Aljazeera.net.2016/10/24>
- 39- مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي، "من أجل تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب بشرية قوامها العدالة الاجتماعية". منشورات مركز الدراسات والأبحاث في الشؤون البرلمانية، المغرب، 2019، ص ص 6-7.
- 40- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 2.
- 41- منظمة العمل العربية، "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية للحد من العمل الهش ولدعم الاندماج الاجتماعي". ورشة عمل حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 9-10 ماي 2018، تونس، ص 5.
- 42- ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية. (تر: فاضل جتكر)، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2006، ص 377.
- 43- آلان تورين، ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، (تر: حسن قبيسي)، ط2، دار الساقي، 2001، بيروت، ص 205.
- 44-amartya sen, development as freedom, Alfred A. knopf, new York,2000, p.116
- 45- كارل بولاني، التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر. (تر: محمد فاضل طبّاخ)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص 12.
- 46- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 47- جوان روبنسون، جون وايتويل، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث. (تر: فاضل عباس مهدي)، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص ص 130-131.
- 48- كارل بولاني، مرجع سابق، ص 16.
- 49--amartya sen, op.cit, p. 119
- 50-idem
- 51--Martha Nussbaum, sex and social justice. oxford university press, Oxford,1999,p. 42
- 52--amartya sen, op.cit, p.119
- 53- جيرمي سيبروك، ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل. (تر: فخري لبيب)، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 2000، ص 13
- 54-Amartya sen, op.cit, p.120
- 55-Ibid; p.4
- 56-JosephE.stiglitz, « participation and development :perspectives from the comprehensive development paradigm ». review of development economics, vol, 6, N° 2, June 2002, p.163
- 57-amartya sen,"development as freedom", undp, human development report 2002, oxford university press, new York,2002, p. 16
- 58- jagdish N. bhagwati,« democracy and development : cruel dilemma or symbiotic relationship ? ». review of development economics, vol.6, N°2, June 2002, pp. 51-60
- 59- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص ص 16-17.
- 60-amartya sen,op.cit, p.37
- 61- سيف الدين إبراهيم تاج الدين، مرجع سابق، ص ص 40-41.
- 62- نفس المرجع، ص 43.
- 63- نفس المرجع، نفس الصفحة.

64- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، "إعادة التفكير في دور الجمعيات التعاونية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية المتكاملة في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع". بيروت، 18- 20 حزيران 2019، ص 4.

65- "تعرف على مفهوم الاقتصاد التضامني"، <http://www.Aljazeera.net>.2016/10/24

-66 Alex Nicholls, Social entrepreneurship, **New models of sustainable social change**. OUP oxford, 2008, p.205